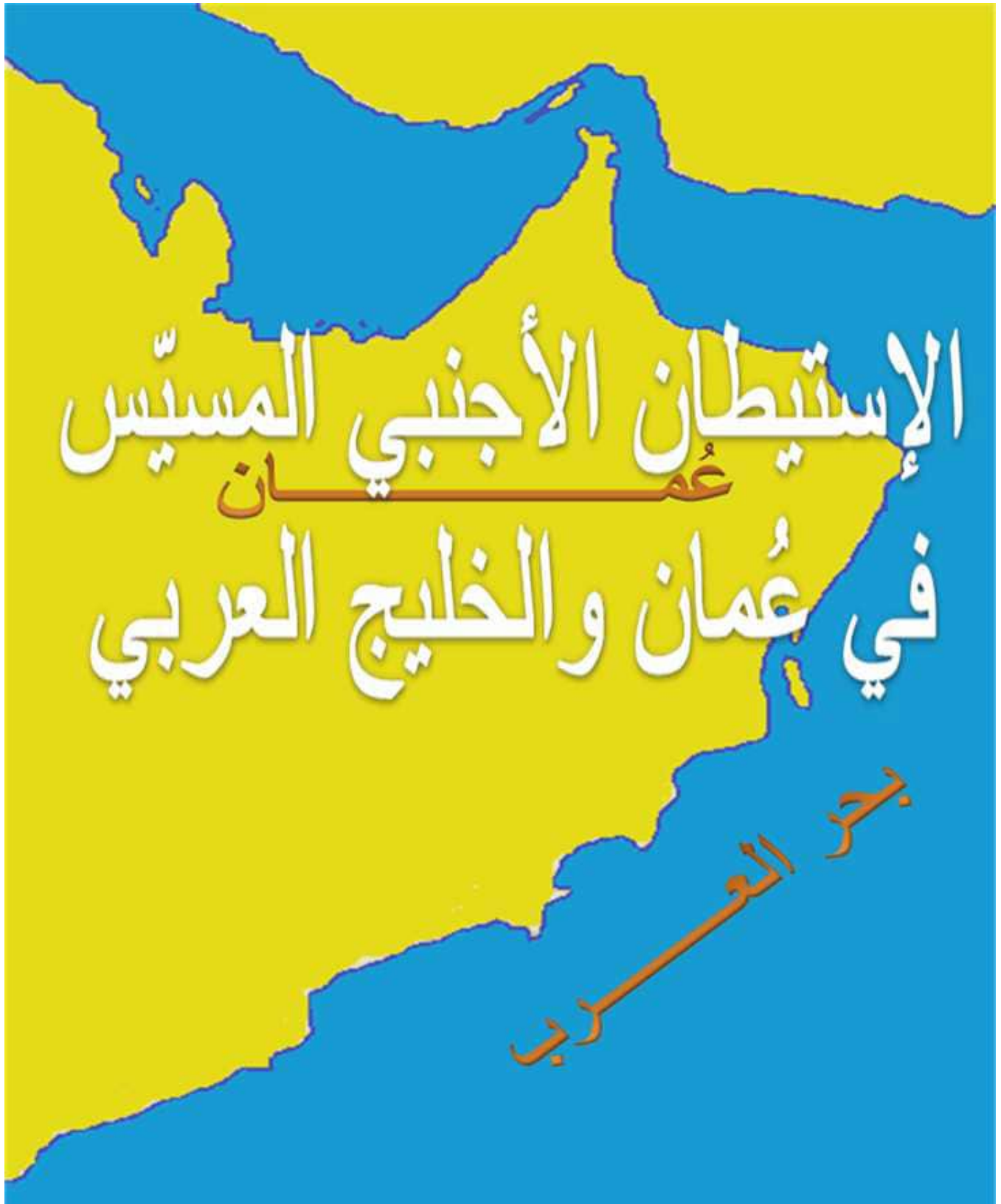




[قراءة في تاريخ وواقع الإستيطان الأجنبي المرتبط بالإستعمار البريطاني للمنطقة]

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

**\*\*ملاحظة قبل قراءة الموضوع:** أنا كإنسان لا أنظر إلى الآخر إلا كإنسان أيضا أيا كان، ولا تتغير نظرتي إليه وموقفي منه بسبب عرقه أو أصله أو جنسه أو طائفته كإنسان، لكن بسبب فعل أو فكر ما يأتي به ذلك الإنسان قد أضيف صفة أخرى إليه بجانب "إنسانيته" لأصف بها ذلك الشخص، كأن أقول إنسان مسلم لله وإنسان كافر بالله، إنسان عماني وإنسان غير عماني، لتتغير نظرتي إليه بتخصيص أكبر، فالصفة المضافة هنا لا تقدح بإنسانية الشخص بل هي أمر إضافي ارتضاه أو ألزم به نفسه بجانب إنسانيته، وهذا ما أريد القاري أن يستحضره وهو يقرأ هذا الموضوع.

**\*\*\*الملاحظة الثانية:** ينتهج الكثيرون ومنهم بعض مصادري منهجية معينة في تقسيم المستوطنين الأجانب المسيحيين في عمان والخليج العربي مثلا إلى مسلمين وغير مسلمين وإلى هنود وبلوش والهنود إلى هندوس ولواتيا.... الخ من التقسيمات التي لا فائدة منها ما دامت مصالح وجودهم جميعا مسيحة منهم أو من أطراف أخرى؛ لذا انتهجت منهجا جامعا لكل هؤلاء وفرقت قليلا حين اقتضى المقال ذلك أو حين يختلف الهدف وقبل كل شيء لم أنس أن هناك من المستوطنين الأجانب من لم يكن وجوده مسيحا. هذا لفهم أصح للموضوع.

ما أنا على يقين منه هو أن المعادلة السكانية في عمان هي حرب حقيقية لكنها خفية بين الوطنيين العمانيين من جهة -والذين لا يملكون السلطة اليوم- والمرتزة والمجنسين ومسانديهم من الجهة الأخرى- والذين إما أنهم هم السلطة أو إنهم وراء السلطة دعما وتأييدا -.

بعثني على إثارة التحقيق في الموضوع كتاب "الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي" لعبدالمالك التميمي الذي قسمه لثلاث تجارب استيطانية متميزة عن بعضها البعض:

1- تجربة الإستيطان الفرنسي في الجزائر

2- تجربة الإستيطان الصهيوني في فلسطين

3- تجربة الإستيطان في الخليج العربي

المدش أن الكتاب صدر في 1983م والبيانات والمعلومات التي استند عليها الكاتب معظمها كان أخذ في نهاية السبعينات فصاعد لكن ما أراد إخبارنا به من أفكار وأخطار من الوضع آنذاك وفيما إذا استمر هو عين الحاصل الآن، ولولا الأرقام والتواريخ لبدأ لك أن الكاتب وضع كتابه هذا في بداية الألفية الحالية.

ما أراحتني أن معظم النتائج والأفكار التي سوق لها الكاتب واقرة في صدري قبل أن أقرأ هذا الكتاب أو غيره من البيانات المتعلقة بالإستيطان والتجنيس في الخليج وعمان؛ فعلمت أن الوطني لا يحتاج إلى أرقام وإحصاءات ليستشعر خطورة أمر ما على وطنه بقدر ما يحتاج إيمانا راسخا بوطنه وهذه العقيدة كانت دوما الدافع القوي الذي استند إليه عند سبري مثل هذه القضايا المهمة للوطن والأمة.

في كتاب التميمي بيانات متنوعة تشير إلى أن عمان كانت من الدول المصدرة للعمالة العمانية الماهرة وغير الماهرة -عشرات الآلاف- حتى بداية الثمانينات، وفي نفس الوقت كانت تستورد عشرات الآلاف من العمالة الماهرة وغير الماهرة من شبه القارة الهندية. لن أعلق الآن على هذه النقطة.

وذكر أيضا أن بعض دول الوطن العربي تحتاج - آنذاك- إلى عمالة تقدر بثلاثة ملايين وفي نفس الوقت هناك ثلاثة ملايين عربي من دول عربية أخرى يعملون خارج الدول العربية! ولن أعلق على هذه الآن أيضا.

الموضوع سبق وأن نوقش من عدة زوايا ومن عدة أشخاص والجميع من الإسلاميين والعروبيين اتفق أن القضية السكانية في الخليج العربي وعمان وساحلها الشمالي خصوصا هي قضية حرب ضد الإسلام والعروبة بدأها الإستعمار وأكملها بعدهم الحكام.

سأقسم الموضوع إلى محاور:

1- تاريخ الإستيطان المسيحي في عمان والخليج والإستعمار البريطاني

2- مدى التغلغل السياسي والإقتصادي للمستوطنين في عمان

3- أضواء على الوضع الحالي

وبجانب كتاب التميمي والذي كان أحد الدوافع الرئيسية للغوص في الموضوع فقد استفدت في كتابة هذا التحقيق من كتب أخرى أبرزها كتاب الوجود الهندي في الخليج العربي للمؤرخة العمانية نورة بنت محمد القاسمي ثم كتابي تحفة الأعيان ونهضة الأعيان للمؤرخ العماني الإمام نور الدين السالمي وابنه محمد علي التتالي، وكتاب عمان الديموقراطية الإسلامية وتقاليده الإمامة عند الأباضية للمفكر العماني حسين غباش وكتاب تأريخ عمان السياسي وديوان الفجر الزاحف للأديب والمؤرخ العماني عبدالله الطائي وكتاب رحلة إلى عمان للإنجليزي ويندل فيليبس وتقارير ورسومات وآثار الرحالة الألماني انجلبرت كامبفر. وكذلك بعض التقارير والمجلات والدوريات والنشرات الإحصائية.

وأود شكر كل من أسدى لي معلومة أو نصيحة في هذا الشأن وأخص بالشكر المؤرخة العمانية نورة القاسمية. وكذلك شكري وتقديري للباحث المعروف "النسر" على ما قدم لي من معلومات وحقائق عن فترة حرجة ومرحلة مهمة من تاريخ "سلطنة" عمان .

وأهمية هذا النوع من التحقيقات يكمن فيما يظن البعض أنه سلبيا بحققها وهو اختصارها للزمان والتفاصيل للخروج بالأفكار فقط وكذلك تأطيرها للأحداث بشكل عام يضع الموقف جليا أمام عين القاريء. فهي تختزن مجموعة كبيرة من التفاصيل والأحداث والأرقام والمواقف لتخرج للقاريء صورة عامة عما يحويه عنوانها فهي ليست كتابا تعليميا ولكنها صور وأفكار واضحة جلية أضعها بين يد القاريء ومن ثم ليغوص في لججها وليفهمها بأي طريقة شاء. والله الأمر من قبل ومن بعد، والأرض لله يمكن منها عباده الذين ارتضى.

## تاريخ الإستيطان المسييس في عمان والخليج والإستعمار البريطاني أولا: من زاوية الإقتصاد

الإستيطان الأجنبي في الخليج العربي ظهر بصورة واضحة مع ظهور الإستعمار البريطاني في المنطقة، وهذا لا يدع مجالا للشك بأن هناك ارتباط بين الأمرين بشكل ما .

توطئة: وقد يقول قائل: قبل أن تصول وتجول في هذا الذي تدعي ألا تعلم أنّ العرب أنفسهم مستوطنون ومستعمرون للمنطقة التي سكنها غيرهم قبل آلاف السنين؛ فأى عروبة تزعم ثم وأي عنصرية هذه التي تتبناها؟! وهذا الإعتقاد - الوارد في السؤال أعلاه- هو أمر غاية في الخطورة أن ينتهجه أي مؤرخ أو باحث أو مفكر أو حتى قاريء لأنه توهيم للفكر وتزوير للتاريخ الذي لا يتفق مع هذا الكلام الذي أراد به الغربيون والهنود والفرس وأتباعهم تشويه التاريخ العربي للمنطقة. وهذا الرد عليهم:

هذا الأمر يطول شرح تفاصيله التاريخية وهذا التحقيق لا يسع ما هو ليس جزءا أساسيا منه بل وما هو أكبر وأكثر عمقا منه ولكن لا بد من الرد، وكذلك ولأني مؤمن بأن الكثيرين ممن يكتفون بقراءة مصادر التاريخ أو "الكذب" الغربي والذين كنت أحدهم -عندما اكتفيت كمصدر تاريخي لمعلوماتي التاريخية بما أتعلمه في مدارس وجامعة حكومة سلطنة عمان وبما تسمح بنشره وتروج له من معارف تاريخية تلامس أجزاء التاريخ الذي تريد -مؤمن بأن هؤلاء لن يتمكنوا من هضم الحقيقة جيدا بلا مقدمات تخص هذا الشأن " تاريخ الوجود العربي في الخليج" ما لم أتطرق إليه؛ لذا فلقد رأيت أن أعرج وبلا إطالة مخلة بلب الموضوع الرئيسي إلى هذه الجزئية الضرورية.

ما لم يعلمه هؤلاء الذين يقلبون الصفحات الصفراء لكتب معبوديهم الغربيين متناسين كتب المؤرخين والعلماء العرب والمسلمين والذي عاشوا وكتبوا وأرخوا قبل هؤلاء بمئات السنين أن الوجود العربي في الجزيرة العربية قديم قدم الجنس البشري في العالم.

التاريخ البشري في الأرض يبدأ في حقبة تاريخية متأخرة جدا جدا من التاريخ الأرضي الحديث في نهاية النظام الكيوتشاري أو بداية سلسلة الهولوسين التي نعيشها الآن والتي لا تشكل من تاريخ الأرض سوى 0.002% من إجمالي عمرها. فنحن البشر كائنات دخيلة على المنظومة الأرضية التي يمتد بعض أحيائها عمرا إلى عصور وحقب

زمنية سحيقة جدا. وها نحن الدخلاء اليوم ندمر الأرض وأنظمتها المختلفة، مع أن عمرنا في الأرض بالكاد يصل إلى 50 ألف عام!!

الهمداني ونشوان الحميري والمرزوقي والمسعودي واليعقوبي والعوتبي والذين تبعوهم كمحمد الحميري والأبشيهي وغيرهم من المؤرخين الشموليين يفصلون كثيرا بشكل كاف وغني عن تاريخ الأدميين في الأرض ولا يختلفون في الجزئيات والمحاور الكبرى هنا والتي استمدوها من مجموعات علمية مختلفة ممن قبلهم أهمها عربيا أهل الكتاب من عرب ويهود ونصارى بالإضافة إلى الآثار اليمنية-كتابات أو غيرها-، وعالميا من المؤرخين الإغريق والفرس والرومان ومن ثم اليهود والنصارى وغيرهم. وهي وإن كانت لا تقطع كثيرا في بعض الأمور أو الأحداث ولكنها أقرب وأصدق وأعمق مصدر مهم لذلك التاريخ.

التاريخ البشري الحديث يبدأ بعد الطوفان ومنه انطلقت كثير من الحضارات والشعوب في أزمنة أحداثها وتأريخها. وما بعد الطوفان بداية يقترن ببقعة جغرافية من الأرض - وطبعا هنا يجب أن نسلم أن لا بشر بقوا أحياء غير أولئك الموجودين في السفينة- وهذه البقعة الجغرافية على الأقوال الأرجح هي شمال العراق ولو اختلفنا بالتحديد فلنجعلها منطقة الشرق الأوسط بامتداداتها المعروفة حاليا. ثم يتفق الجميع على أن الذين تناسلوا من بعد ذلك هم بني نوح النبي: سام، حام، يافث. ويتفقون كذلك أن بني سام هم الذين سكنوا هذا الشرق الأوسط بامتداداته أو "الأرض الوسطى".

ومن هنا -من سام- جاء العرب البائدة كالعالمين الذين كان منهم فراعنة مصر وطسم وجديس وغيرهم وأقوام آخرين ذكر القرآن بعضهم كإرم وعاد وثمود وهؤلاء أقدم بكثير من أقدم ما يسمى بالحضارات البشرية وهي الحضارة البابلية - وهذه النظرية الأقوى والأكثر ترجيحاً اليوم وسط علماء الآثار المختصين ببابل نفسها- وكانت مساكن هؤلاء الجزيرة العربية شمالها ووسطها وامتداداتها في "وسط الأرض" ثم انقرض هؤلاء على يد عرب آخرين وليس على يد أجناس بشرية أخرى كانت تعيش بجانبهم ومعهم. وتركز وجودهم في جنوب الجزيرة العربية كقوم عاد الذين جاء منهم نبي الله هود أبو العرب العاربة. وعندما يشير القرآن إلى هؤلاء وتفصيل وجودهم وحتى إلى انقراض أقوام من هؤلاء فهذه إشارات قطعية تاريخية ونسبية يجب أن يُستند إليها على أنها "المصدر القطعي المطلق".

في فترة ما بعد هود -عليه السلام- نشأت الحضارة السبئية والتي تتخطى بكثير الحضارة البابلية كما ونوعا في كافة المظاهر. وهذه الحضارة قامت واتسعت في حدود الجزيرة العربية وامتدت أحيانا حتى التبت على حدود الصين شرقا ولأقصى شمال غرب أفريقيا غربا.

والخلاصة من هذا أن العرب كانوا موجودين في الجزيرة العربية بل والمنطقة بأكملها منذ البداية أي بداية التاريخ البشري فلا معنى للقول أنهم مستوطنون للمنطقة مثل غيرهم إلا أنها من سخافات الجهلاء. وأما بعض فترات ضعف الدولة السبئية أو الدولة الحميرية والتي تغلب غير العرب فيها على بعض أجزاء الجزيرة وحتى أجزاء من اليمن نفسه - كما حدث عندما غزا الحبشة اليمن وحكموه لسبعين عام- فهذا لا ينفي أن الأرض سكانها هم العرب وأنها احتلت من قبل هؤلاء وباعتراف المؤرخين من هؤلاء أنفسهم. وكمثال آخر: عمان غلب عليها الفرس إبان قوتهم - الفرس- وضعف الدولة الحميرية في اليمن والتي ترافقت مع سيل العرم وكان ذلك لفترة زمنية طويلة نسبيا لكن العرب استرجعوا أرضهم على يد الأزدي وطردها منها الفرس بل وامتدوا لبعض مناطق نفوذهم القديمة في شمال الخليج العربي حتى خراسان > انتهت التوطنة >

احتل البرتغاليون الشريط الساحلي العماني لحوالي مائة عام سيطروا خلال هذا القرن على الحركة البحرية والتجارية في المحيط الهندي بأكمله، وكان وجودهم مؤقلا لتواجد الهنود والفرس والمسيحيين البرتغاليين وغير البرتغاليين وغيرهم كتجار في مسقط وسواحل عمان بشكل عام والتي تحكموا في تجارتها وهي أقدم إشارة كمية عثرت عليها لإستيطان جاليات الهنود والبائيان بعض سواحل عمان وهي جاءت ضمن كتاب واحد من أقدم الرحالة الأوروبيين الذين زاروا عمان وهو الألماني "إنغلبرت كامبفر" والذي زارها في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي. ويذكر لنا إنحسار هذا التواجد الأجنبي في تلك الفترة (منتصف الدولة اليعربية). مع العلم أن هناك إشارات أخرى ولكنها غير قطعية كتبها رحالة أجانب آخرون من إيطاليا والبرتغال والهند قبل ذلك بقرن وركزت على وصف الخليج وهرمز تحديدا.

بعد اندحار البرتغاليين من الخليج العربي والمحيط الهندي بأكمله ظهر مع الهولنديين البريطانيون على الساحة وحاولوا - البريطانيون- التغلغل والتمكن من السيطرة على شيء ما مفيد أو نيل امتياز أمر ما في المنطقة وورثة مكان البرتغاليين لكن لم ينجحوا في هذا ولم يكونوا مستعدين لمواجهة عسكرية مع العمانيين وأساطيلهم الخطيرة والذين يفوقونهم قوة بها عشر مرات على الأقل، فآثروا الابتعاد عن المنطقة والبقاء بعيدا في الهند ومحيطها حتى تحين اللحظة المناسبة.

انتهت دولة اليعاربة في عمان ودب الضعف في الأسطول العسكري العماني وافتترقت القبائل العمانية ونشبت الحرب الهناوية الغافرية وظهر سلاطين البوسعيد مبتعدين عن العدالة المتمثلة في المنهج الإمامي الإسلامي؛ فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للتغلغل في الخليج العربي فبدأت توثق علاقاتها وتنشيء اتفاقياتها مع سلاطين البوسعيد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. كان السلاطين في حالة ضعف بسبب انفضاض القبائل عنهم، والقبائل نفسها في حالة ضعف بسبب الحرب الهناوية الغافرية وما تركته من بقايا تشتعل بين الفينة والأخرى هنا وهناك؛ فكان الوضع ممهدا لأي احتلال بريطاني على المنطقة وبالفعل بدأت بريطانيا تسيطر على مظاهر التجارة البحرية وحركة السفن والجمارك (المرور التجاري) وتضع القوانين وتسن الشرائع وغيرها من مظاهر الهيمنة. بدأ التجار الهنود وتحت الحماية البريطانية بالتدفق على الخليج العربي ومسقط - بصورة واضحة هذه المرة- خصوصا كونها الميناء التجاري الأكبر في المنطقة وبدأوا في إقامة مؤسساتهم التجارية تحت شريعة القوانين البريطانية التي سحبت البساط من تحت التجار العرب، وبدأت الحضائر الاقتصادية الهندية بالنمو خصوصا أن هؤلاء الهنود على صلات وثيقة ببلادهم التي تربطها علاقات تجارية كبيرة بالعمانيين فأصبح استيرادهم وتصديرهم من إلى الهند في غاية السهولة وأمر مريح جدا، وهذا شجع هنودا آخرين على التوافد إلى مسقط والقيام بأنشطة تجارية شبيهة. النمط السابق في وقت قوة العمانيين هو الوجود التجاري العماني - حقيقة الوجود العماني في الهند أو غيرها كان ثقافيا بامتياز- في الهند ومع الضعف انحسر وانعكس لصالح الوجود الهندي في عمان. علينا أن لا ننسى أن الهند كانت المستعمرة البريطانية الكبرى وكانت بريطانيا تسيطر عليها كليا سياسيا واقتصاديا.



العمانيون والبحر ارتباط رحي ومصيري واقتصادي وثقافي منذ فجر التاريخ

الآن السؤال لماذا هذه التسهيلات البريطانية لهؤلاء التجار الهنود وغيرهم من غير العرب؟ لإجابة هذا السؤال علينا أن نعرف أولاً ما هي السبل الكفيلة لبريطانيا باستعمار المنطقة؟ وإلى ماذا تحتاج لتحقيق ذلك؟

1- إضعاف الإقتصاد العماني

2- إضعاف الأسطول البحري (التجاري والحربي) العماني ولو بالحرب مثلما حدث عام 1809م عندما قامت بتدمير أسطول جلفار.

3- تدمير الموانئ البحرية العربية أو السيطرة عليها كما حدث عندما دمرت ميناء بل مدينة جلفار بأسرها، وكما حدث عندما سيطرت على كل مظاهر التجارة والإقتصاد في مسقط وصور.

4- فرض رسوم جمركية توفر عوائد ممتازة وفي الآن ذاته تعيق النشاط التجاري العربي.

5- إيجاد فئات سكانية في المنطقة العربية بلا تكاليف كبيرة وتوطينها لخدمة المصالح البريطانية، وهذا يعني إيجاد ((فئات سكانية)) تدعم الوجود والنفوذ الإستعماري البريطاني. التجربة العربية العربية أو ضرب العرب بالعرب كانت عملية صعبة ومغامرة غير مضمونة مؤشرات فشلها أكثر من مؤشرات نجاحها؛ لذا كان الإعتماد الأساسي على عرقيات أخرى أهمها الهنود والفرس.

6- منع بناء السفن الكبيرة وتقييد استخدام الموجود منها أو حتى إحراقها.

7- منع تجارة السلاح.

معظم الجوانب الإقتصادية من هذا تحققت بيد الهنود حتى أن الهنود أصبحوا يملكون السفن العمانية التي اظطر أصحابها لبيعها بأبخس الأثمان بسبب القوانين والقيود البريطانية على التجار العرب. وتمكن الهنود من السيطرة على وكالات الإستيراد والتصدير في مسقط وأصبحوا من القوة الإقتصادية بشأن بحيث كانوا يقرضون سلطان مسقط من أموالهم

مثلاً، بلغ عدد الهنود في عمان قبيل إمارة عزان بن قيس البوسعيدي 1868 - 1871م حوالي خمسة آلاف هندي، العدد كبير جداً في ذلك الزمان ويشكل ما يقارب عُشر عدد سكان مسقط .

ومن دلائل وجودهم المسيّس على الأقل خلال هذه الفترة- قبيل وبعيد إمارة عزان- أن الحي الهندوسي في مسقط كان يحيط بالفتصلية البريطانية، كما كان في نفس الفترة الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة من أصول هندية أو فارسية يدعى " حاجي عبداللطيف ."

وكوريت مباديء وأهداف عملت شركة الهند البريطانية للملاحة وخطوط التلغراف على نفس المنهج الإستعماري البغيض لسابقتها - الهند الشرقية- ولكن هذه المرة كان الغربيون يعملون في الخفاء والخطوط القيادية الخفية بشكل كبير بينما قدموا الهنود والفرس في الواجهة في هذه الشركة.

وتذكر لنا القاسمية في كتابها أن سعيد بن سلطان كان يتلقى 75 ألف دولار) كجزء من جمارك يحصل عليها تاجر هندوسي واحد فقط أُجرت له مصلحة جمارك ما - تاجر هندوسي يحصل على جمارك في عمان ! - وهذا دلالة على تعلق السلاطين بهؤلاء وتعلق واعتماد هؤلاء التجار والمستوطنين على حماية ورعاية السلاطين ومن خلفهم بريطانيا.

ووجود الهنود في مسقط والخليج العربي لم يخدم الخطة الإستعمارية البريطانية الفورية في المنطقة فحسب، بل أوجد عوائد مالية ضخمة للخزينة البريطانية مباشرة.

### تجارة الرقيق وتجارة السلاح:

فرضت بريطانيا وعبر معاهداتها مع سلاطين مسقط قوانينها الخاصة بهذا الشأن وهو حظر الأنشطة التجارية المتعلقة

بالرقيق والسلاح وإنزال العقوبة للذي يقوم بها والأهم من هذا لموضوعنا هو: (مصادرة السفن التي تقوم بهذه التجارة)، وكان الذي حدث أنّ هذا العماني-التاجر البسيط- صاحب السفينة إن لم يستطع الإستمرار في تجارته سيقوم ببيع السفينة، وأمّا العماني الذي قد يجد منفذاً من هذا ويحقق ربحاً من تجارة السلاح المربحة جداً سيتم مصادرة سفينته وتعريضه للعقاب إذا ما اكتشف نشاطه التجاري، وطبعاً هذا كان استمراراً في التردّي الإقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، ولا أبالغ إن قلت أن قيود الإستعمار على تجارة السلاح كانت من أقوى الأسباب الموجبة لما عرف بـ"النهضة العمانية" بقيادة السالمي.

ولتصحيح ما زيف البريطانيون وعبيدهم من التأريخ بشأن تجارة الرقيق التي لم تكن أصلاً تجارة رانجة أو كبيرة ومعروفة في عمان كما صوروها قبل مجيئهم -البريطانيين- ولم تكن موجودة في فترات السلم بشكل يذكر مثلما في فترات الحروب الخارجية في الهند، فارس، وإفريقيا خصوصاً حيث أن مصدر العبيد الشرعي في الإسلام هو الأسر والسبي في الحروب .

و يجب أن أشير إلى أنّ أكبر تجار الرقيق والمنتفعين به في مسقط والخليج العربي بعد مجيء البريطانيين كانوا الرعايا البريطانيين أنفسهم من الهنود وغيرهم وبدليل إضافي غير ما تشير إليه الوثائق والحقائق بهذا الشأن أن هذه التجارة شملت مسترقين ومستعبدين من الهند بكميات كبيرة كان يجلبهم هؤلاء البريطانيون أو الهنود أنفسهم، وفي المقابل كانت بريطانيا تقول للعمانيين: توقفوا عن تجارة الرقيق التي تقومون بها. وهي في نفس الآن تقوم بتصدير هؤلاء الرقيق إلى الولايات المتحدة للعمل في مزارع القطن في تكساس وكاليفورنيا ولايات نهر المسيسيبي، حتى اكتفت وواجهت متاعب بهذا الصدد في الولايات المتحدة فقررت التوقف. -هذا فقط لأولئك الجهلة الذين يظنون أنهم يعلموا التأريخ والحقيقة فقط عندما قرأوا كتب أسيادهم البريطانيين.-

عندما ثار العمانيون ثورتهم الأولى أمام هذا الوضع وحاصروا مسقط ومطرح متجمعين من كافة أصقاع عمان لتحقيق هذا الهدف:

من الباطنة بقيادة محمد بن سليم الغاربي من الشرقية بقيادة المحتسب صالح بن علي الحارثي من وادي سمائل ومحيط مسقط بقيادة المحقق الخليلي ومن الرستاق ومحيطها بقيادة عزان بن قيس البوسعيدي ومن المدن الداخلية بقيادة سيف بن أحمد الرواحي تخوف التجار الهنود كثيراً من الأمر وأثر أغلبهم النزوح والعودة إلى بلادهم مع عائلاتهم وأموالهم.

سقطت مسقط ودخلها الفاتحون وهزم السلطان سالم بن ثويني بن سعيد -قاتل أبيه ومورث دماء العقوق في عائلته- وبويع عزان إماماً على عمان فوّلّى على مسقط المحقق الخليلي، وكان لزاماً عليه التعامل بجد مع الوضع الإقتصادي في مسقط ولا تشير المصادر إلى تعامل مباشر من قبل الخليلي مع مشكلة الهنود كمستوطنين إقتصاديين فلم يعارض وجودهم عملياً - كما بدا لي من مصادري - ولكن فرض الشريعة الإسلامية على معاملاتهم وحاول إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية المتعلقة بهم خصوصاً مشكلة الربا حيث كان مستشرياً آنذاك، كذلك مشاكل المتاجرة بالمحرمات. لكن المصادر تشير إلى أن المحقق الخليلي وضع شرائع إقتصادية مستنبطة من الشريعة الإسلامية للتعامل مع الوضع الإقتصادي في مسقط.

!!!! وهذه دعوة للذين لديهم هذه الشرائع أو يستطيعون الوصول إليها لنشرها وإطلاعنا عليها كونها أقدم وأقوى ما نملك من تراث إسلامي إقتصادي يعالج مشاكل إقتصادية رأسمالية الطابع، خصوصا في ظل موجات مد الإقتصاد الإسلامي الغير واضح المعالم الذي ينتشر بسرعة كبيرة عالميا!!!!

انتهت الدولة بعد عامين أو يزيد قليلا وقتل إمامها وكبار أركانها بدم بارد وبصورة "إيفانية" بدعم بريطاني لا محدود لتركي بن سعيد الذي أصبح سلطانا فعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه إلى حرب قبلية جديدة وفقر وتغرب، وعاد التجار الهنود إلى مسقط. ومن النوادر هنا أنّ أحد الفرس أو الهنود والأرجح أنه بلوشي حاول إحراق قبر أو جثة الإمام عزان بن قيس بعد استشهاده كإظهار لحبه أسياده البريطانيين وحقده وكرهه على العمانيين لكن لسوء حظه عندما أشعل النار هبت رياح شديدة أحالتها إلى مساكن وحي بني قومه في جبروه بمطرح فاحترقت هي وسلم الله جسد الإمام.

تشير المصادر الأجنبية إلى الحرية الإجتماعية والدينية الكبيرة التي كان يمارسها التجار الهنود في مسقط فقد كان لديهم مثلا معابدهم البوذية والهندوسية وحضائر لحيواناتهم المقدسة، وتشير إلى سماح السلاطين بتربية الخنازير في مسقط وهذه على الأغلب كانت للكاثوليك أو النصارى عموما، وتشير كذلك لسماحهم للهندوس بإحراق موتاهم. السلاطين فيما يبدو باعوا كل شيء من أجل ضمان دعم بريطانيا لهم في مراكزهم السلطوية الرمزية طبعاً. ومنه ومع هذه الدلائل نستنتج الوجود الطاعى للعنصر الأجنبي في الحياة الإقتصادية العمانية المسقطية خصوصا في تلك الفترة التأسيسية والإستيطان الفعلي للهنود والنصارى في مسقط خصوصا وساحل عمان عموماً.

و كانت المنافسة الغير شريفة والغش وخلخلة السوق للقضاء على المنافسين من التجار العرب سمة بارزة في تعاملات الهنود في التجارة وتحديدًا تجارة التمر في عمان واللؤلؤ في بقية الخليج ، وكمثال: حدث في أحد الأعوام أن أفرغ التجار الهنود السوق من محتوياتها من اللؤلؤ بسبب رخصه ومن ثم في العام اللاحق امتنعوا من الشراء بشكل جماعي رغم كثرة المعروض والحاجة إليه، مما أدى إلى مشاكل جمة لممتهني صناعة اللؤلؤ من غواصين وتجار وملاك السفن وغيرهم. كما كانوا يقومون بإقراض الناس بالربا بنسبة فوائد تصل حتى 36% أحيانا وهو تعامل جانر لم تصل إليه حتى المصارف الرأسمالية القذرة في سلطنة عمان هذه الأيام، وأحيانا كان هؤلاء الهنود يشترطون على العرب أن قيامهم بتمويل عمليات الغوص مشروط بالحصول على نسبة كبيرة من الأرباح تصل إلى 75% أحيانا.

وفي المقابل كان العمانيون والعرب يعانون الأمرين من هذا النوع من السياسة الإقتصادية (حصار وتضييق إقتصادي)؛ ففي عمان حدث ركود إقتصادي تلاه فقر وانتكاسة معيشية في جميع أنحاء عمان بسبب كون مسقط الميناء الرئيسي لعمان آنذاك، وقد فرض السلاطين رسوما للمرور التجاري (جمارك) على العمانيين تصل إلى 100% أو يزيد أحيانا، وليس بالضرورة أن تكون هذه الرسوم على البضائع بل حتى على العمانيين أنفسهم في حال سفرهم عبر مسقط، ويخبرنا الإمام السالمي في تحفته أنه حتى الحُجَّاج -العمانيين- أنفسهم أثناء عبورهم عبر مراكز الجمارك السلطانية طالتهم هذه الجمارك بمسمى "العشور" و"الكرتنة". وفي الوقت ذاته كانت شركة الهند الشرقية أو وريثتها وعلانها معفيون من الضرائب المفروضة على العمانيين بموجب معاهدة



(مشهد مرسوم) لحظات قبيل سقوط مسقط في أيدي الأحرار العمانيين

بين تركي بن سعيد وبريطانيا فليتأمل القاري ٤ .

والرعاية والحماية البريطانية للهنود تركزت على الهندوس والمشركون منهم غالبا حتى أن بعض الهنود المسلمين لم تعجبهم المحاباة والمميزات التي يتمتع بها الهندوس دونهم فطالبوا البريطانيين بنفس الميزات.

في عام 1900م بلغ عدد "الهنود التجار" ما يزيد على 1000 تاجر هندي في مسقط ومطرح فقط. وفي العامين الذين حكم فيهما العمانيون بلادهم في عهد الإمام عزان انخفضت نسبة الهنود والفرس وبقية الأجانب المستوطنين في مسقط بنحو 90 %.

وقساوة وظلم هذا الواقع الإقتصادي الإستعماري دفع لكثير من الإحتجاجات والإضرابات والمصادمات بين العرب وخصوصا التجار والبحارة منهم من جهة والهنود وأسيادهم البريطانيين من جهة أخرى، أبرز هذه المصادمات كانت في البحرين ومسقط في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي. وللمزيد من تفاصيل الوضع الإقتصادي المأساوي للعرب في عمان والخليج آنذاك بفعل السياسة البريطانية أنصح بقراءة كتاب الوجود الهندي لنورة القاسمية الذي ذكرته آنفا.

## ثانيا: من زاوية السياسة والسيطرة العسكرية

الوجود والهيمنة البريطانية لم يقتصر على الإخضاع الغير مباشر والنشريات الجمركية والإقتصادية بل تعداه إلى الوجود العسكري.

البريطانيون كانوا يحتلون البلاد التي يريدون استعمارها بأقل التكاليف قدر المستطاع وهذه سياسة أساسية في النهج البريطاني فالهند مثلا احتلوا ومن ثم أداروها فيما بعد بتجنيد عشرات آلاف الهنود ضمن جيوشهم واسكتلندا، سيرلانكا، إيرلندا، جنوب إفريقيا،... الخ كذلك، وحتى مع بعض العرب كالشريف (الوضيع) حسين الذي حارب الدولة العثمانية ليرى نفسه فيما بعد بين برائن الإنجليز وغيرها من الحالات، في عمان اختلف الأمر قليلا فلم يقف غير ثلة قليلة من العمانيين بجانب سلاطين البوسعيد في حروبهم المسيسة من قبل بريطانيا؛ لذا أمد البريطانيون السلاطين بكتائب كاملة من جيوشهم في الهند والمكونة بشكل أساسي من الهنود وقد كانت هناك عدة حاميات ترابط في مسقط بشكل مستمر تتحرك مع السلاطين متى ما احتاجوا إليهم، وتذكر لنا المصادر أن السلطان سعيد بن سلطان بن الإمام كاد يفقد حياته بسبب محاولته إنقاذ جندي أو ضابط بريطاني من القتل، وذلك في إحدى المعارك مع أهل جعلان والتي انتصروا فيها عليه. كما أن أبيه سلطان بن أحمد ومن ثم هو وبنيه اعتمدوا على هذه القوات بشكل أساسي في محاربة القواسم وعرب الساحل الشمالي العماني بأمر ومساعدة من بريطانيا.

١١وللتاريخ فقط: هذه الفترة تشير المصادر التاريخية لـ "سلطنة" عمان إليها بالعهد الذهبي، وللدولة بالإمبراطورية. فعجبا لإمبراطور لا يسيطر إلا على أجزاء ساحلية محدودة من دولته وتحاربه قبائل إمبراطوريته المزعومة وتهزمه مرارا فينزع مفضلا العيش في شرق إفريقيا، ثم تصفه بأنه هو الذي نهض بإقتصاد شرق إفريقيا وزنجبار خصوصا، وأنه أدخل زراعة القرنفل التي تسببت في هذه النهضة الإقتصادية فيما الحقيقة أن الذي أدخل زراعة القرنفل ونشره في الشرق الإفريقي هو تاجر عماني يدعى صالح بن حرملة العبري وهو الذي أدى إلى ازدهار الإقتصاد الشرقي إفريقي، وإنما قام سعيد باغتصاب أرض هذا التاجر ومزارعه بعد أن رأى أرباح زراعته للقرنفل، كفاكم تزييفا للتاريخ. ١١

وتعد معاهدة 1891م بين السلطان تركي بن سعيد وبريطانيا أفضل دليل تاريخي يكشف السياسة البريطانية الإستعمارية بشقيها السياسي والإقتصادي والذي يعتمد بشكل كبير من جهة الموارد البشرية على التجار الهنود. والمعاهدة معروفة باسم "معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة" وهو الاسم الذي أطلق عليها حينها. وتحتاج هذه المعاهدة أن نفرد موضوعا مستقلا بها لقوة وخطورة مضامينها ومن ثم النتائج التي ترتبت عليها ولكن الموضوع هذا لا يسعها الآن.

وفي بيت الفلج حيث مقر وزارة الدفاع الحالية كان المقر الرئيسي للقوات والحاميات البريطانية وأغلب أفرادها هنود، وفي نشرة كانت بحوزتي منذ زمان وأضعتها فيما يبدو الآن تتحدث عن تاريخ قلعة بيت الفلج، هناك تفاصيل مذهلة بهذا الشأن من حيث التفاصيل الكمية والعديدية التاريخية مثل أعداد الجنود القادمين والمغادرين وطبيعة العمليات التي حدثت هناك والهجمات التي شنها العمانيون "المتوردون" - حسب مسميات "هيئة التوجيه المعنوي والعلاقات العامة" بالجيش السلطاني- على مسقط وكيف تصدت حاميات بيت الفلج بجنودها -الهنود والبلوش" -البواسل" لهم وأوقعت فيهم الخسائر. وغيرها من التفاصيل.

فيما بعد سعيد بن سلطان ومع تواصل الثورات ضد البريطانيين وأحذيتهم من سلاطين البوسعيد:

1-ثورة الإمام عزان بن قيس البوسعيدى 1868م

2-ثورة الإمام سالم بن راشد الخروصي 1913م "النهضة العمانية"

3-ثورة الإمام غالب بن علي الهنائي 1957م "حرب الجبل" والثورة الظفارية 1965م



(مشهد مرسوم) هجوم 1915م على البريطانيين في مسقط الذي استشهد فيه 350 من الثوار العمانيين

اظطر البريطانيون لإستقدام عناصر بريطانية أكثر واضطروا لتجنيد المزيد من الجنود المرتزقة الرخيصون ماليا وكان أغلبهم من الجنسيتين الفارسية والهندية ليحاربوا في جانب السلاطين. وأعداد البلوش فقط - غير الهنود وبقية الفرس - المهولة في الوقت الحالي وهي ما يقارب تسع السكان تنبنا بحجم الوجود العسكري البريطاني في عمان. في أحد الهجمات في عهد الإمام سالم بن راشد الخروصي على مسقط عام 1915م قتل من الثوار العمانيين حوالي 350 مجاهد، تقريبا 12% من مجموع الجيش وفي يوم واحد فقط، ولولا السفن والحاميات البريطانية على جبال مسقط لسقطت مسقط. أذكر هذا كمثال على تفاني العمانيين في سبيل وطنهم وحبهم أرضهم واستعدادهم اللامحدود للموت في سبيل تراب بلادهم الذي كان قد استعمر البريطانيون بالفعل جزء منه، وعدم استعدادهم لمشاركة بلادهم الطاهرة مع أولئك المستعمرين. فرحمة الله على تلك الأوصال.

كان من أكثر النقاط المحورية التي تفاوض حولها العمانيون مع البريطانيين - والتي تهمنا هنا- قبل توقيع اتفاقية السيب 1920م قضية "السماح للاجئين العمانيين بالعودة إلى بلادهم من قبل السلطات البريطانية". الأمر لباحث مثلي في الموضوع أراه جدا خطير فهو إشارة قوية لوجود أعداد - يستشف من هذه النقطة ومن مصادر أخرى حولها- كبيرة وليس ذلك فحسب بل إن هذا يعني أن تغرب العمانيين ولجونهم للدول الأخرى كان موجودا منذ بدايات الإستعمار البريطاني للمنطقة وهو على أي حال ليس مخفيا أن آلاف العمانيين نزحوا إلى شرق إفريقيا في تلك الفترة تحديدا وهي منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى نهايات النصف الأول من القرن العشرين وهؤلاء طبعا لم يكونوا لاجئين فليسوا هم المقصودون هنا. في نفس الوقت كان هناك المنات من الآسيويين -أو لنسمهم "الرعايا البريطانيين" كما أسماهم الثوار - كانوا يتدفقون على البلاد. وبمعنى عام: أصبح الوضع الإقتصادي

والسياسي في عمان مُنقراً للعماني وجاذباً لـ"الرعايا البريطانيين".  
أما لو حددنا بداية لموجات الهجرة كمرحلة ثالثة - الموجة الأولى إبان الاحتلال البرتغالي، والموجة الثانية بداية الوجود البريطاني في عمان والخليج- من الهجرة الهندية والفارسية البلوشية إلى عمان فقد بدأت عام 1918م عندما رأت بريطانيا التي كانت تعاني الكثير في الحرب العالمية الأولى أن وجودها العسكري الكبير في عمان المتمثل في الآلاف من الضباط والأفراد الإنجليز والهنود من حكومة الهند(المستعمرة البريطانية الكبرى) مكلف وباهض الثمن؛ لذا جاءت خطة بريطانية على استقدام المزيد من البلوش الأرخص والأقل كلفة من البريطانيين والهنود مع بقاء أعداد كافية منهم على الحد الأدنى في عمان. وبالفعل تمت إعادة تشكيل الوجود العسكري البريطاني في عمان وشكل الجيش البريطاني المختلط(بريطانيون وهنود وبلوش) وأغلبية الأفراد يجب -حسب قوانين التجنيد البريطانية الخاصة- أن يكونوا مسلمين. تشكل الفيلق بقيادة النقيب البريطاني "مكارثي" وعرف بـ"فيلق مشاة مسقط" بعد تأسيسه عام 1921م، بُعيد اغتيال الإمام الخروصي .

بلغ النفوذ الأجنبي أشده في عهد سعيد بن تيمور (تسلطن من 1932-1970م (وكانوا هم - الأجانب- الذين يحكمون الواقع السياسي ببريطانيا مباشرة، والإقتصادي بها وبرعاياها، وفي نفس الفترة اشتد الوضع السياسي تازماً ودخل البريطانيون المدن الداخلية إيداناً بابتداء التنقيب عن النفط ومن ثم تصديره، واحتلوها -المدن- الواحدة تلو الأخرى واندلعت ثورة الجبل الأخضر صيف 1957م وساءت الأوضاع المعيشية والإقتصادية كثيراً وهذا دفع بعشرات آلاف العمانيين ومرة أخرى إلى اللجوء إلى الدول العربية الأخرى أو غيرها من الدول، ويمكنكم هنا مراجعة أعداد اللاجئين العمانيين المهولة وتوزيعهم في كتاب حسين غباش مثلاً. والحديث عن اللاجئين العمانيين حديث ذو شجون، لكن ليس هذا مكانه رغم انه يمثل إحدى الآثار والنتيجة الأشد ظلماً في قضية الاستيطان الأجنبي في عمان.  
حرب الجبل واستقدام المزيد من البلوش والمرترقة الآسيويين الآخرين:-

هذه النقطة حساسة جداً ومناقشتها كقضية إنسانية قبل أن تكون مشكلة إستيطانية ومن ثم الخروج بملاحظات ونتائج أمر يحتاج إلى الكثير من الوقت، لذلك أفضل أن أسرد التاريخ والحقائق للوصول إلى الخطوط العريضة للقضية.  
مثلاً لاقى سعيد بن سلطان كسلطان عميل لبريطانيا ضد شعبه معارضة شعبية واسعة دفعته إلى تجنيد الآلاف من البلوش وغير العرب من الأقاليم الإيرانية والباكستانية ودفعت بريطانيا إلى دعمه بالسلاح والجنود الهنود من الهند- التي طبعاً كانت مستعمرة بريطانية- نفس الوضع أو الحاجة الكبيرة للقوة البشرية تكررت في عهد سعيد بن تيمور فاستقدم المزيد والمزيد من القوة البشرية البلوشية - بالنسبة الكبرى - كمرترقة للخدمة في أجهزته التنفيذية العسكرية مثل كشافة ساحل عمان، استقدم المزيد من المرترقة في الوقت الذي كانت فيه موجات المرترقة البلوشية الأولى والهنود الجدد- بأعداد أقل- تحاول أن تجد لها موطن قدم في عمان وأن تندمج بشكل ليس بالضرورة أن يكون جوهرياً ولكن على الأقل شكلياً في المجتمع العماني العربي المسلم. وكان للسلاطين طبعاً دوراً أساسياً وفاعلاً في هذا التوطين الثقافي والسكاني والإجتماعي فقاموا بـ((حقن المجتمع العماني بالبلوش والهنود)) في عدة مواضع جغرافية أهمها مسقط.

ولأني لا ألقى كلاماً على عواهنه، فلنجدول أو لنعيد تشكيل الصورة التي تشوبها الكثير من التعتيمات الممنهجة من قبل الحكومة والتي رُسمت خطوط سياستها قبل ذلك من قبل البريطانيين- والحقائق التالية بريطانية وسلطانية بحتة لأكون حيادياً أمام من لا يراني كذلك- نعم لنعيد تشكيل الصورة بذات المعلومات التي لدينا وذات المعطيات لن ندخل شيئاً جديداً على الحقيقة المبتورة، لذلك أتساءل هنا عن القوة البشرية أو الأفراد الذين قاموا بهذا كقادة ومنفذين: من قتل آلاف العمانيين قبل ثورة الجبل الأخضر وخلالها من منتصف الخمسينات وإلى نهاية الستينات من القرن العشرين؟

من شرد أكثر من مائة ألف لاجيء عماني في الدول العربية والإسلامية وغيرها طوال القرن العشرين وحتى اللحظة؟  
من الذي عذب مئات السجناء والمقاومين في السجون والمعتقلات؟  
من الذي دمر المدن العمانية بيوتها أفلاجها أسواقها ومزارعها، واجتث العلم والدين والإقتصاد منها؟

من الذي قتل النساء والأطفال والشيوخ والعجزة والعلماء بقتابل الأرض والسماء؟  
من ذاك الذي كان يقاتله العماني الثائر في ميادين المعارك؟  
الإجابة: ما تعبر عنه الرموز في الهرم التالي كل اشترك حسب موقعه وحسب كثافته العددية في المعادلة التدميرية  
لعمان:



الملكة البريطانية رمز للتعبير عن الكيان البريطاني

يقول الجنرال البريطاني هيج في تقريره عن آفاق إقامة نشاط تنصيري في عمان والجزيرة العربية: " يوجد الكثير من التجار الهنود في مسقط ويوجد في المدن الساحلية خليط كبير من البلوش الذين جاءوا من الشاطيء المقابل. ويُجند جيش السلطان غالبا من هذه المصادر، وحرس السلطان الخاصون بلوش، وكذلك حاميات بعض القلاع في الداخل " >الترجمة عن النص الإنجليزي الأساسي لسليمان الحسيني أخذته من كتابه<.

#### إضرابات ومظاهرات 1971م:-

كان طارق بن تيمور في فترة بداية حكم السلطان قابوس رئيسا للوزراء وعبدالله الطائي وزيرا للعمل وكانا في

سياسة (ب) هما قريبين من رؤية الشعب لكن لم يكن القرار لهما بل للبريطانيين عبر السلطان قابوس في هذا، تدهورت أحوال الحكومة لهذا السبب وأسباب أخرى شبيهة واستقال الطائي وتبعه طارق من عمليهما. كان عبدالله الطائي - من بين المسؤولين الوطنيين في الحكومة - أول من انتبه إلى مشكلة الهنود والعمالة الوافدة والإستيطان الإقتصادي لها في عمان وذلك بحكم وزارته للعمل آنذاك، وكانت سياسته العامة وأولى اهتماماته تتركز على قضية (التعمين) حيث كان يسعى جاهدا لإحلال الأجانب بالعمانيين وخصوصا في قطاع العمل الحكومي، الأمر يبدو لنا غريبا جدا أنه وفي تلك الفترة المبكرة جدا جدا من حكم السلطان قابوس كانت القوى العمالية غير عمانية، وفي نفس الوقت كان العمانيون يهاجرون بالآلاف إلى الخليج والإمارات العربية للعمل!! هذا يقود لمعنى واحد فقط وهو: العمانيون غير مرحب بهم في العمل في بلدهم من قبل ساسة وقادة بلدهم، والهنود والأجانب بشكل عام أكثر من مرحب بهم للعمل في سلطنة عمان.

وهذا ما فهمه الطائي ومعه رئيس الوزراء طارق بن تيمور أنها نفس السياسة الإستعمارية البريطانية القديمة في سحب البساط من تحت أرجل العرب لصالح الأجانب والرعايا أو الموالين لبريطانيا، ويبدو أن الأمر فاق الحد مع بدأ ارتفاع عوائد النفط وتدفق الأموال وأكل البريطانيين لهذه الأموال فحاول طارق بن تيمور إبعاد البريطانيين عن الساحة الإقتصادية قدر المستطاع مثلا بإسناد بعض المشاريع الكبرى لشركات ألمانية وليس إلى الشركات البريطانية أو الشركات التابعة للموالين لها، وهذا ما أغضب البريطانيين الحاققين عليه منذ زمان لأسباب أخرى أيضا. بجانب هذا فإن سياسة عبدالله الطائي وتوجهه الوطني في قضية التعمين هي الأخرى أغضبت بريطانيا ولم ترض رعاياها والموالين لها من الأجانب فقاموا بالتحرك ضده وضد سياساته بحكم قوة نفوذهم الإقتصادي الراسخ والسياسي المدعوم من بريطانيا.

في سبتمبر 1971م نظم البريطانيون أمنيا ورعاياهم سكانيا وإقتصاديا في مسقط مظاهرات وإضرابات عمالية نجحوا فيها وبكل كفاءة في تحريك الآلاف من الموارد البشرية العمالية للقيام بمظاهرات واحتجاجات عمالية ضد حكومة طارق بن تيمور وسياسات وزارة العمل خصوصا وكان سبب حركة العمال عدم استلام رواتبهم. وفي نفس الوقت قامت الجبهة الشعبية باللعب مع البريطانيين - استغلال بدون تنسيق طبعاً - على نفس الخط وأجبت هذه الإحتجاجات والمظاهرات أكثر مما كان يريده البريطانيون ورعاياهم مما أدى إلى وقوع قتلى وإصابات في صفوف المتظاهرين. كانت تلك الإحتجاجات والمظاهرات من أكثر المظاهرات والإحتجاجات تعقيدا وتشابكا في المصالح على الإطلاق؛ فبدائية اللعبة كانت بريطانية لكن من خلال عمال عمانيين بسطاء كانوا يريدون تحسين أوضاعهم والمطالبة بدفع رواتبهم وانضم لهؤلاء ودعموا من قبل الرعايا البريطانيين ومن ثم دخلت الجبهة الشعبية الخط لمصالح سياسية من خلال بعض المحتجين الموالين لها ليتحول الأمر إلى المطالبة بإسقاط الحكومة وأولهم عبدالله الطائي. أدت المظاهرات والإحتجاجات إلى استقالة عبدالله الطائي وزير العمل بعد 4 أشهر من الإحتجاجات وتبعه فيما بعد ولأسباب أخرى يضاف لها هذه الأسباب رئيس الوزراء طارق بن تيمور.

وقد أوضح عبدالله الطائي سبب استقالته في رسالة استقالته " :سيطرة الموظفين الأجانب (الإنجليز) بقايا العهد البغيض للسلطان سعيد بن تيمور على الأمور في الحكومة و البلاد و الذين لا يريدون لعمان إلا ما سطره التاريخ منذ عهد الجد الأكبر للسلطان الإمام أحمد بن سعيد."

كان من بين جميع الحكام اللامشرعيين في تاريخ ما قبل النفط في الخليج كان حكام قطر ودبي أكثر الحكام معرفة بخطر هؤلاء الأجانب على البلاد العربية سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا فقام حاكم قطر على سبيل المثال بطرد الهنود جميعا من قطر في إحدى السنين لكن البريطانيون تدخلوا وأجبروه على الاعتذار عن فعلته وعدم العودة إليها مرة أخرى والسماح للهنود بالرجوع بل وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم . ويا للسخرية الدنيا؛ فقطر ودبي اليوم أكثر مكانين بالخليج يوجد بهما هنود وأجانب!

وخلاصة القول هنا أن التواجد ومن ثم الإستيطان الأجنبي المسيّس في الخليج العربي ارتبط بخطط وإرادة الإستعمار البريطاني وهذا – الإستعمار- تأريخ تأثيره ووجوده قديم ويعود لمنتصف القرن الثامن عشر الميلادي في عهد سلطان بن أحمد البوسعيدي، وبدأ هذا الإستيطان الأجنبي في مسقط ومن ثم انتقل إلى كافة أرجاء الخليج العربي. وكذلك فإن الإستعمار البشري المسيّس كان هندي الطابع إقتصاديًا وبلوشي الطابع عسكريًا، وكله حدث بتخطيط وقيادة وتنفيذ بريطاني.

تتبع زمني للوجود الأجنبي المسيّس من خلال المعاهدات والإتفاقيات البريطانية مع سلاطين مسقط:

**1- معاهدة 1798م بين بريطانيا و سلطان بن الإمام أحمد من ضمن ما جاء ضمن بنودها:**

- أ- تأسيس حامية عسكرية بريطانية قوامها لا يزيد عن 8000 جندي في بندر عباس (هرمز)  
ب- يسمح بتأسيس مصنع بريطاني في مسقط لشركة الهند الشرقية

**2- معاهدة 1839م بين بريطانيا وسعيد بن سلطان بن الإمام من ضمن ما جاء ضمن بنودها:**

- أ- يمنح رعايا صاحبة الجلالة البريطانية الحرية الكاملة في الدخول والإقامة والمتاجرة والمرور ببضائعهم في جميع أراضي سلطان مسقط

**3- معاهدة 1833م بين أمريكا وسعيد بن سلطان جاء من ضمن بنودها:**

- أ- أن سكان الولايات المتحدة إذا ما أرادوا السكن أو الإقامة في أي أرض خاضعة لسلطان مسقط فليس عليهم أي شيء في ذلك ولا يدفعون مقابلًا

**4- معاهدة 1873م بين بريطانيا وتركيا وسعيد بن سعاد جاء ضمنها:**

- أ- معاملة التجار والعمال والمقيمين الهنود في عمان معاملة الرعايا البريطانيين وأن تسري عليهم قوانين الدولة البريطانية.

**5- معاهدة 1890م بين بريطانيا وفيصل بن تركي جاء ضمنها:**

- أ- لا يجوز للسلطان أن يعقد أي معاهدة أو إتفاقية إلا مع بريطانيا أو عبرها  
ب- لا يجوز أن يقوم السلطان بتصدير أو إستيراد أي سلعة إلا عبر بريطانيا.

## مدى التغلغل الإقتصادي والسياسي للمستوطنين في عمان وأضواء على الوضع الراهن

يكفينا وكما علمنا في الفصل السابق أن الإستيطان الأجنبي في الخليج العربي ارتبط مباشرة بالإستعمار وكان جزء لا يتجزأ منه ومن منهجته بعيدة المدى، يكفي أن نعلم ذلك لنتنبأ بحجم القوة الإقتصادية والنفوذ السياسي اللذين يملكهما هؤلاء المستوطنون منذ ذلك الحين وحتى اليوم. ومن ثم ولأننا أصبحنا – الآن - من ضمن الواقع فلا حاجة لنا للتنبؤ بل الأمر واضح عيانًا أمامنا وهو عين ما كنا سنتنبأ به.

رغم ذلك علينا أن نشير إلى بعض مظاهر هذا النفوذ في عمان – دائما عندما أقول سلطنة عمان فأنا أشير إلى عمان بلا مدن ساحلها الشمالي وإلا فالأصل أنني أشير بعمان إلى عمان القديمة كاملة- ولو جننا بداية إلى الجانب الاقتصادي وأحصينا بارونات المال وكبار التجار ورجال الأعمال في السلطنة لوجدنا أن الأغلبية هم من الجيلين الثاني والثالث بل والرابع والخامس من المستوطنين، وهذا يدل على مدى تأثير الوجود القديم لهؤلاء ونتائج سيطرتهم السابقة على التجارة في مسقط .

ولا داعي للشخص أن يذهب بعيدا ويغوص داخل بعض أحياء مطرح مثلا ليكتشف مقدار النفوذ الإقتصادي لهؤلاء المستوطنين، يكفي أن تعرف أيها القاري أن المجموعات والشركات التجارية الكبرى في سلطنة عمان أغلبها مملوكة لهؤلاء لتعي مدى هذا النفوذ.

في إمارات ساحل عمان الشمالي الوضع إقتصادي أسوأ- من هذا المنطلق وهو موضوعنا هنا- وسياسيا إلى درجة معينة أفضل وفي بعض الإمارات فقط أفضل من السلطنة، الضخامة الاقتصادية لبعض هذه الإمارات من الكبر بحيث أن اقتصادها أكبر من إقتصاد السلطنة، وهناك العمالة الأجنبية-مستوطنة ومقيمة- والآسيوية خصوصا أعدادها كبيرة جدا بحيث أنها تمثل أكثر من 80% من مجموع السكان في الإمارات وهذا أمر في غاية الخطورة، كان الإحصائيون والعلماء والمفكرون قد تنبؤوا به وبمشاكله الحالية منذ بدايات السبعينات وكما فعل التميمي لاحقا في كتابه حيث فصل كثيرا في الوضع السكاني والإستيطاني والعُمالي في الإمارات .

دبي أكبر مدينة عمانية إقتصادية ورغم ذلك إقتصادها هش إلى درجة لا تتصور، هذا ما يقوله الإشتراكيون بل ويعتبرونه مجرد فقاعة أما الرأسماليون - ودبي في إقتصادها رأسمالية بقيود أحيانا- فيفخرون بالتجربة الدببوية إقتصاديا ويرونها تجسيدا عربيا ليبراليا للفكر الرأسمالي، والواقع يقول أن دبي (المدينة الشركة) الآن في مهب الريح تتلقى المساعدات والمساندات المالية من هنا وهناك لتستعيد بها عافيتها. على العموم لنبق في موضوعنا: فمن جهة الموارد البشرية في دبي - وهو الجزء الذي يهمننا هنا- فهو مبني ويقوم على مئات الآلاف من العمالة الآسيوية الغير ماهرة في غالبيتها وهؤلاء أغلبهم هنود وباكستانيين وفرنس وبنغلاديشيين. ومن جهة إنسانية لها أبعادها فهذه الموارد البشرية في دبي لا تعامل بصورة "بشرية" بل تعامل كأدوات للعمل أو آلات للإنتاج وهذا ينطبق على كل الخليج ولكن بدرجات متفاوتة، وهذا بطرق مختلفة يشكل تهديدا أمنيا وثقافيا كبيرا للمنطقة خصوصا أن الدول الأم لهذه العمالة دول كبيرة وقوية، ولذلك قامت أنشطة وتحركات لهذه العمالة في الخليج في صورة فريدة من نوعها لعمالة أجنبية في أي دولة من العالم، ومن جهة إقتصادية فهذا الإستقرار في العمل والنشاط العمالي يؤثر سلبا على الإنتاج وقد يؤدي إلى أزمات مفاجئة خصوصا في حالات الإضرابات وهي التي كثرت وتكررت مرارا في الفترة الأخيرة.

في دبي أيضا وبسبب مئات الآلاف من العمالة الوافدة تنشط أكبر مجموعات إجرامية في الشرق الأوسط تتركز جرائمها في الجانب الإقتصادي وقد تتعداها إلى جوانب أخرى. هذه المجموعات الإجرامية مكونة غالبا من عمال أجانب سابقين لم يعودوا إلى بلادهم أو مهاجرين متسللين << في تصريح حديث للفريق ضاحي خلفان قائد شرطة دبي يقول: ضبطنا 178 ألف متسلل في دبي خلال 5 سنوات >> أو عمال أجانب منتظمين في أعمال لا تعود عليهم بفوائد مادية مثلما قد يدخل في جيوبهم من مثل هذه الأعمال، في دبي - وهي الآن تصدر إلى مناطق خليجية أخرى- تخيل ما تشاء من أنواع الجرائم الموجودة فستراها هناك حاضرة بقوة: فمن غسيل الأموال وتزوير العملة وطباعة النقود إلى البغاء والمتاجرة بالبشر، ومن عمليات تهريب المخدرات إلى عمليات تهريب الأسلحة والنفائات النووية، ومن عمليات الإغتصاب والقتل إلى عمليات الإغتيالات السياسية. وفي الإمارات الأخرى ومن ثم سلطنة عمان ودول الخليج الأخرى هذا الأمر بدأ يتوسع وأصبح شيئا اعتياديا .

(المجموعات العمالية الأجنبية،، الشركات الأجنبية ،، كبار رجال الأعمال الأجانب) يملكون نفوذ قوي جدا جدا مكنهم من صنع القرار السياسي في هذه الدول وفي سلطنة عمان الوضع واضح جدا حيث يحتل هؤلاء مناصب مالية وإقتصادية سياسية كبيرة. بل إنهم إن لم يكونوا يُسيرون أنظمة الحكم بأموالهم وحجم نفوذهم الدولي التجاري الكبير فهم على الأقل يؤثرون عليها، وقد أوضحت سابقا دورهم في إضرابات مسقط 1971 م.

يبلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات -وحدها- والهند 32 مليار دولار أمريكي وهذا المبلغ ضخمة جدا، والعامل الأساسي في حجم هذا المبلغ هو العنصر الهندي الموجود في الإمارات كمستوطن يحمل الجنسية أو مستوطن لا يحملها بعد أو مقيم ينوي الرحيل.

أحدث إحصائية هندية على لسان دبلوماسي هندي يؤكد وجود حوالي 5 ملايين هندي يعملون في دول الخليج العربي، وهذا سكانيا يخلخل أي نظام أو بناء سكاني طبيعي وخصوصا إذا كان هشا وصغير عدديا. وأما ثقافيا وسياسيا واقتصاديا فلن أضيف أكثر مما قيل في هذا الشأن من قبل علماء ومفكرين كبار عن الوضع الإستراتيجي الخطر والتهديد العظيم لعروبة المنطقة وهويتها إجمالا> .انظر كتاب التميمي.>

السياسة السلطانية لدينا في سلطنة عمان ترفض إعطاء جواز السفر - وثيقة هوية وسفر- لعماني متغرب بقدس تراب عمان ويكي حرقا وشوقا للوطن كلما سمع "عمان"؛ فيما يتم إعطائه للمئات من الهنود والفرس الذين لا تربطهم بالعمانيين علاقة طيبة تاريخيا وخصوصا التاريخ الحديث (الهنود مؤخرا والفرس عبر التاريخ)، بل ويمنحوا

تسهيلات لا مثيل لها بسبب نفوذهم المالي الكبير على المتنفذين في الحكومة ليضافوا لعشرات الآلاف من بني عرقيتهم.

ومع هذا كله لا يزال البعض لا يتفق مع هذا الطرح بل ولا يتبنى فكرة أن هناك آثار سلبية في أي اتجاه للاستيطان الأجنبي في الخليج العربي، وهذا لعمري جهل ومحاولة لحجب عين الشمس، وقبل هذا وذاك هذا انسلاخ عن الهوية الإسلامية والعربية للمنطقة؛ فالأحرى بهؤلاء لا سيما العرب المنتفعين ماليا من هذا الوضع أن يؤمنوا بأوطانهم ودينهم وقوميتهم قبل أن لا تؤمن بهم أوطانهم.

وفي ردة فعل متأخرة ولكنها إيجابية وفريدة إقليمياً أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة "المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية" بقرار من السلطة العليا في الدولة، في خطوة تعكس حجم المشكلة التي أنشئ لمواجهتها هذا المجلس، وطبعاً هذا المجلس فريد من نوعه في العالم؛ لأن المشكلة السكانية هنا في الإمارات وفي الخليج العربي عموماً هي أيضاً فريدة من نوعها عالمياً. وهذا المجلس يضم نخبة من العلماء في جوانب العلوم الإنسانية والاجتماعية والإمنية والجناية والاقتصادية تحديداً.

وبما أن العمالة الأجنبية الغير مختصة هي التي تشكل النسبة الكبرى من الأجانب في الخليج العربي، فقد يقول البعض أن الأمر بعيد عن أي تسييس، بل وحتى في حالة العمالة الماهرة؛ فهؤلاء جاءوا لأجل لقمة العيش وبلا أية دوافع سياسية منهم أو غيرهم وبرغبة وسماح وترحيب من الدول المستوردة، وأنا اتفق مع هذا الرأي بداية وبهذا الشكل السطحي، ولا يختلف مع أصحابه في الأهداف الأولية للغالبية العظمى من هؤلاء، ولكن الأمر في حقيقته من تسهيلات متبادلة بين دول الخليج أو بالأحرى حكومات الخليج ودول هذه العمالة أكبر من أن نبعله هكذا وخصوصاً أن الأمر الآن لم يعد قضية عمالة أجنبية وأفراد يعملون هنا وهناك، الأمر أصبح واحدة من أقوى أوراق الاقتصاد في الأروقة السياسية لدول هذه العمالة لا سيما الهند. الأمر أضحى استثمار راسخ وهائل الحجم لن تتخلى عنه تلك الدول بكل سهولة أو بصورة أوضح لن تترك أشرعته للريح تتلاعب به، بل ستمسك بالدفة وستقوده إلى حيث تضمن بقاء مصالحها الاقتصادية بل والإستراتيجية أيضاً. لذا يجب أن نقول وفي تعاطف كبير مع الجانب الآخر للقضية: أنه وحتى لو لم يكن هناك أية نوازع سياسية أو ثقافية أو إجتماعية لوجود هذه العمالة في الخليج العربي، لكن الحجم الكبير لهذه العمالة والكم المالي الكبير الذي يجري عبرها خلق هذه النوازع السياسية - على الأقل- في الدول المصدرة لهذه العمالة أو الجانب المستفيد منها من حكام النفط وأتباعهم، ولم يكن من المفترض أن يخلق سياسة مضادة في دول الخليج لأن هذه الدول دول ضعيفة، حكوماتها لا تهتم بالدولة ثقافة واقتصاداً بقدر ما تهتم بكراسي ملوكها وسلطانها، بل وكما قد أسلفت هم مستفيدون أيضاً. ألا وإن الموضوع قد خلق أخيراً ردة الفعل السياسية هذه - المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية - في دولة الإمارات مثلاً فهذا دليل واضح على عمق وعظم الأزمة.

والجزء المتبقي من المستوطنين الأجانب هم الذين كانوا يوماً ما عمالة وافدة، تجار أو مرتزقة في الخليج واليوم أضحو مواطنين أو يوشك من لم يحصل على الجنسية العربية منهم أن يحصل عليها قريباً، هذا الجزء أفضل مكان لملاحظته أو حتى لدراسته في الخليج هو سلطنة عمان، ولقد أسلفت أنفاً تاريخ ووجود هؤلاء المسيس لدينا. إذا فلا مجال للشك أو الريبة أن الوجود الأجنبي الاستيطاني بنوعيه الرئيسيين في الخليج العربي هو قضية سياسية وثقافية بامتياز لكل الأطراف (شبه القارة الهندية ودولها، الدول الغربية، ونحن).

التصدير والتبادل الداخلي للعمالة العربية في الخليج العربي برأيي أفضل طريقة لمعالجة مشكلة الاستيطان الأجنبي والعمالة الوافدة الأجنبية، كانت الدول الرئيسية المصدرة للعمالة العربية في الخليج هي سلطنة عمان، مصر، فلسطين المحتلة، والأردن، هذا في فترة الستينات والسبعينات. وهذا التداخل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي العربي ذو الصورة الاقتصادية للأسف ورغم نجاحه الكبير، ورغم إيجابياته اللامحدودة المنافع لم يستمر وتم تقويضه ومحاولة القضاء عليه الآن بشكل شبه كامل ودانما الدوافع هي سياسات أجنبية استعمارية إن لم تنفذ مباشرة فيتم تنفيذها عبر حكام هذه الدول العربية.

وماذا كانت الأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذه العمالة الإقليمية العربية- هنا المتحججون بخطورة العمالة العربية في الخليج وهي حجج أقبح من أصغر ذنوب هؤلاء-؟ مزيد من التداخل الثقافي والتماسك العربي والاجتماعي. حتى أن الثورات التحررية والأحزاب السياسية القومية والحركات الإصلاحية العربية كان هذا التداخل العربي المتمثل أساساً في العمالة هو الباعث ومن ثم المغذي الأكبر لها، وربما أن هذا أحد بواعث طرد العمالة العربية من هذه الدولة وتلك

وخصوصا الفلسطينية.

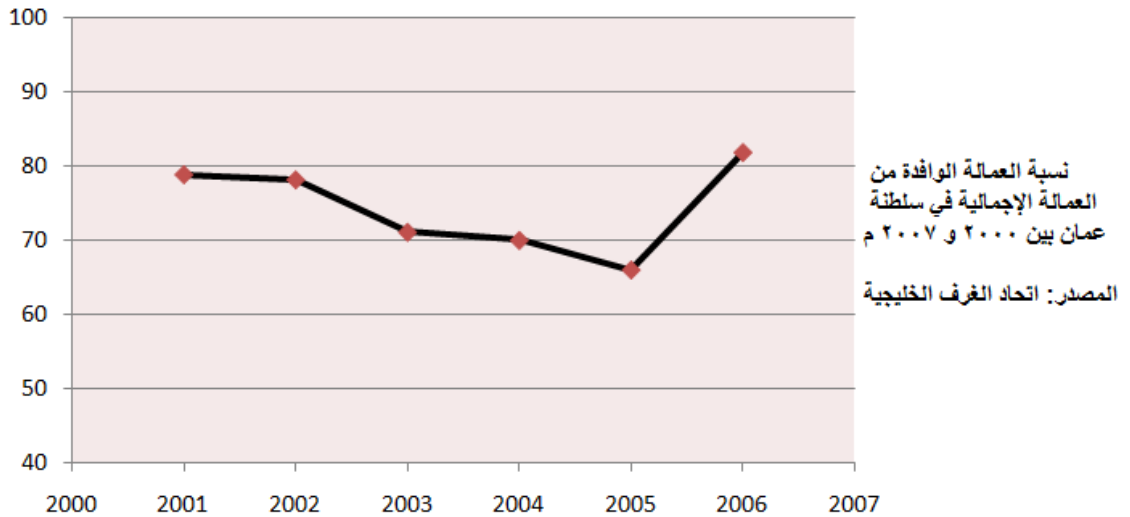
ولأن الإستعمار ومن زرعهم الإستعمار أكبر أعداءهم هو هذا المظهر السابق، فلقد آمنوا أن عليهم الإستمرار في سياستهم الإستعمارية البشرية، ولقد ضربت مثلا سابقا بوزارة العمل العمانية في بداية السبعينات وما حدث من سياسات شديدة العداء لخطوات التعمين من قبلها.

الآن أعراض المرض السكاني الخليجي بل والهوية العربية للخليج واضحة للعيان وخطوة مثل المجلس الإماراتي تلك خطوة صائبة إلا أنها تتطلب المزيد من الحزم والقدرة على التنفيذ والتفعيل الجاد.

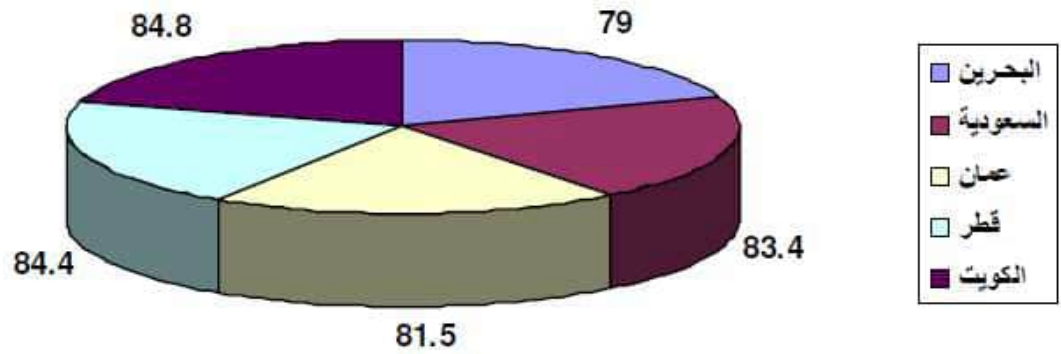
الآثار السلبية لهذا الإستيطان الأجنبي -جنسية أو بدون - وخيمة جدا على الهوية الوطنية لدول الخليج، اللغة العربية الآن تحت التدمير وتوشك أن تنقرض، العادات العربية والتقاليد والتراث الأصيل أضحت في ذاكرة التاريخ بل مجرد صور ومجسمات في أروقة المتاحف، نسبة البطالة بين الخليجين وصلت لحد مخيف جدا جدا في سلطنة عمان مثلا - ربع مليون عماني- بسبب المنافسة غير العادلة -الرخص أساسا -، زيادة انتشار الجريمة وانحراف الأحداث، عصابات الجريمة المنظمة، السقوط الفكري والإنحطاط الأخلاقي للرهب للشباب العربي الخليجي، التقليد الأخرق، العادات القذرة المستوردة، عقيدة "اللاهدف"، "اللا رؤية"، "اللا شيء" الجديدة. أطفال يجيدون الحديث بالفلبينية والتايلندية والأوردو، ولا يجيدون قراءة سورة من القرآن باللغة العربية.

والعمالة الأجنبية الغير مجنسة تضغط بقوة وبشكل مستمر أفرادا وجماعات للحصول على المواطنة، والذي لا يعتبرونه غير حق لهم بموجب القوانين الدولية فأضحت " حق المواطنة"، وتأيدهم فيه الآن المنظمات العالمية لحقوق الإنسان وغيرها.

بل إن المستوطنين الآسيويين في سلطنة عمان أضحوا يديرون سياسة حكومة قابوس لإمساكهم بمفاتيح السياسة الحديثة المتمثلة في سيطرتهم على الإقتصاد. والأمر جد خطير بسلطنة عمان لأن الوضع بدأ ينعكس عدديا من تناقص أو زيادة طفيفة للمستوطنين والعمالة الأجنبية إلى زيادة حادة جدا بالنظر إلى عشرات الآلاف من العمانيين العاطلين عن العمل، في نوع غريب جدا من البطالة على مستوى العالم.

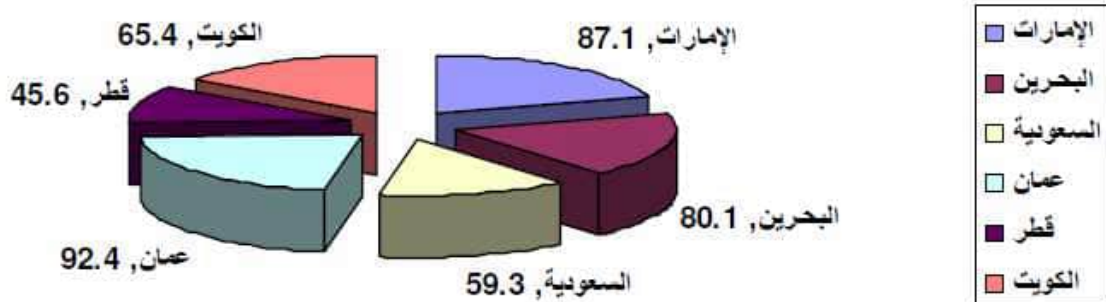


نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي  
عام 2006



\*النسبة في الإمارات الأعلى وصلت إلى 90 % >المصدر: اتحاد الغرف الخليجية <

نسبة العمالة الآسيوية إلى إجمالي العمالة الوافدة في كل دولة من دول  
مجلس التعاون لعام 2006



(92.4%)\*شهادة على أن التاريخ يعيد نفسه > المصدر: اتحاد الغرف الخليجي<

### أكذوبة "القطاع الخاص:-"

بات واضحا وجليا أنه لا وجود لقطاع خاص فعلي في الخليج العربي بل هناك " احتكار خاص" لكل عمل قد يسحب عليه المصطلح الأول احتيالا. معظم المؤسسات المالية والتجارية الخاصة في عمان والخليج العربي تعود لاساسه وأصحاب نفوذ ومصالح وأسر معروفة بعلاقتها وتعلقها بحكومات المنطقة، قامت هذه المؤسسات أو بالأحرى مالكيها بسن تشريعات وقوانين تحد من المنافسة وتسهل لهم وللمؤسساتهم الطريق وتيسر العقبات من أجل الإستحواذ على

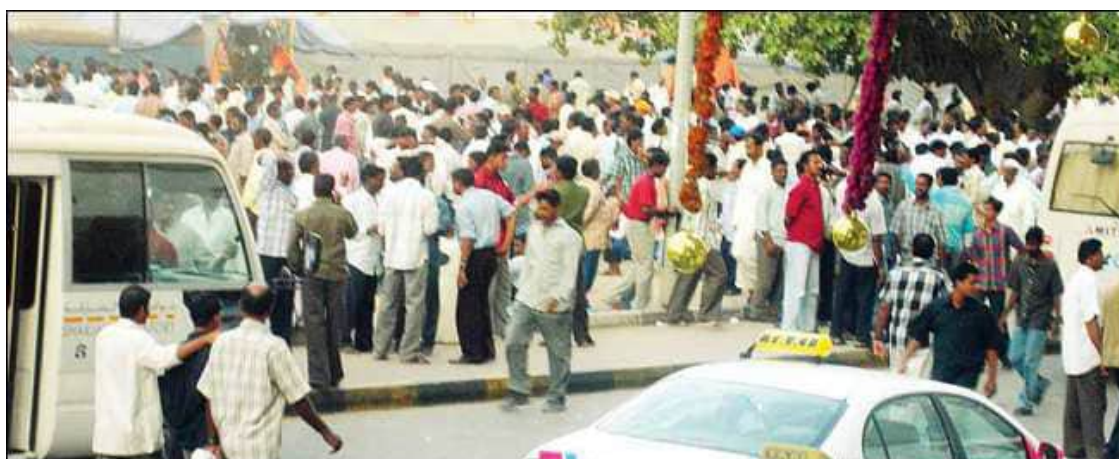
العقود واحتكار الأعمال والمشاريع والقضاء على المنافس باسم الحكومة. وتتجلى هذه الحقيقة في عمان والإمارات والسعودية بشكل واضح حيث تعود أكبر المؤسسات والشركات والمجموعات التجارية والإقتصادية لأفراد من الأسر الحاكمة أو أعضاء في الحكومات أو مقربين وموالين لها من أعيان المجتمع. وفذارة هذه المؤسسات والحكومات التي تدعمها تظهر في بيعها لحقوق الناس في هذه البلدان لمصالح فردية وأجنبية بداية من القوى العاملة في هذه المؤسسات وانتهاء برؤوس الأموال المتجهة والمكدسة خارج هذه الدول. في عمان على سبيل المثال يملك مجموعة من كبار المتنفذين في الحكومة السلطانية وأسرة سلطاتها شركات أو أسهم كبيرة في شركات بحرية تقوم بجرف الحيوذ المرجانية لإصطياد الأسماك العمانية وتصديرها لأوروبا والشرق الأقصى، ضاربين عرض الحائط بأخطار هذا النشاط الجائر، وقبله بوضع عشرات آلاف الناس الذين يعيشون على صيد الأسماك في سواحل عمان، بل ويقومون من مناصبهم السياسية والتشريعية والتنفيذية بتقييد عمل الصياد العماني ومنعه من الصيد في بعض المناطق أو ما شابه من قيود. وقبل هذا وذاك 90% من الأيدي العاملة في تلك الشركات أجنبية ليس لرغبة أصحابها وكبار المساهمين فيها في ذلك فحسب بل لأن العماني الواعي يرفض أن يعمل في هكذا مؤسسات تسرق وتدمر موارد وثروات وطنه. وفي جانب الزراعة والتجارة والأعمال الخاصة الفردية والشركات الصغيرة الأمر مشابه.

## أرقام وحقائق:

| الرقم           | الحقيقة                                                                                            |
|-----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| %87             | نسبة السكان الأجانب إلى المواطنين في الإمارات العربية                                              |
| %87             | نسبة السكان الأجانب إلى المواطنين في قطر                                                           |
| %80             | نسبة الآسيويين في الوظائف الإدارية في شركات سلطنة عمان                                             |
| %92.4           | نسبة العمالة الجنوب آسيوية إلى العمالة الوافدة من الجنسيات الأخرى في سلطنة عمان                    |
| %24             | نسبة زيادة العمالة الأجنبية الوافدة في عام 2008 مقارنة بـ 2007 في سلطنة عمان                       |
| 1000000         | حوالي مليون وافد يعيشون في سلطنة عمان عام 2010                                                     |
| 1 : 2,3         | مقابل كل وافد أجنبي هناك عمانيان و 3 من أسرة في سلطنة عمان                                         |
| %10             | نسبة العمانيين ذوي لمناصب الإدارية العليا في الشركات في سلطنة عمان                                 |
| 250 ريال        | الحد الأعلى لرواتب 70% من العمانيين يعملون في القطاع الخاص (الإحتكار الخاص)                        |
| %70             | نسبة العمالة الآسيوية من إجمالي سوق العمل الخليجي                                                  |
| 5000 هندي       | في 2005م أعلنت السفارة الهندية بسلطنة عمان عن وجود هذا العدد من الهنود المنتهية إقامتهم بالسلطنة   |
| 9 مليار دولار   | حجم التبادل الإقتصادي بين سلطنة عمان والهند عام 2008م                                              |
| 50 ألف          | عدد الهنود المغتربين الذين دخلوا أراضي السلطنة عام 2006م                                           |
| 17 مليون        | العرب العاطلين عن العمل                                                                            |
| 7 مليون         | عامل أجنبي غير عربي في الخليج                                                                      |
| 413 مليار دولار | إجمالي المبالغ المالية المحولة من قبل العمالة الوافدة من الخليج إلى بلداتها خلال 27 عاما حتى 2002م |
| 45 مليار دولار  | التحويلات المالية من قبل العمالة الوافدة من الخليج إلى بلداتها عام 2008م                           |
| 32 مليار دولار  | التحويلات المالية من قبل العمالة الوافدة من الإمارات العربية إلى بلداتها عام 2007م                 |
| 10 مليار دولار  | الأموال المهربة (تحويل غير شرعي) من قبل العمالة الوافدة من الخليج إلى بلداتها عام 2006م            |
| %43             | نسبة الهنود من سكان الإمارات العربية                                                               |
| 20 ألف          | عدد العمانيين العاطلين عن العمل في الإمارات العربية                                                |
| %10             | العمانيون المعطلون عن العمل من مجموع العمانيين                                                     |

بيانات الأمم المتحدة عن توزيع نوع  
السكان في الخليج العربي  
والتي تختلف عن بيانات دول المجلس

| توزيع شرائح سكان دول مجلس التعاون، 2008 |             |            |
|-----------------------------------------|-------------|------------|
| الدولة                                  | مواطنون (%) | وافدون (%) |
| الإمارات                                | 13          | 87         |
| قطر                                     | 13          | 87         |
| الكويت                                  | 31          | 69         |
| البحرين                                 | 51          | 49         |
| عمان                                    | 70          | 30         |
| السعودية                                | 73          | 27         |



لا المشهد ليس من شبه القارة الهندية، المشهد من ساحل عمان الشمالي

تم بتوفيق من الله

غرة صفر 1431 هـ

AzdiPrince